

Distr.: General
3 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٣٤ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١١

البيئة

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٩	البرنامج الفرعي ١ - تغير المناخ
١٤	البرنامج الفرعي ٢ - الكوارث والتراعات
١٧	البرنامج الفرعي ٣ - إدارة النظم الإيكولوجية
٢١	البرنامج الفرعي ٤ - الحوكمة البيئية
٢٦	البرنامج الفرعي ٥ - المواد الكيميائية والنفايات
٣٠	البرنامج الفرعي ٦ - الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان
٣٤	البرنامج الفرعي ٧ - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض
٣٧	الولايات التشريعية

* A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

010414 270314 14-25189 (A)



التوجه العام

١١-١ يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الفرعية للجمعية العامة التي تتولى المسؤولية عن قيادة وتنسيق العمل فيما يتعلق بالمسائل البيئية. ويستمد البرنامج ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وقد زاد مجلس إدارة البرنامج توضيح ولاية البرنامج في مقرره ١٩/١، الذي يشمل إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأقرت الجمعية العامة في وقت لاحق الدور المعزز للبرنامج في مرفق قرارها د١-١٩/٢ في عام ١٩٩٧، وفي قرارها ٢٤٢/٥٣ في عام ١٩٩٩، و ٢١٣/٦٧ في عام ٢٠١٢.

١١-٢ ويتمثل هدف برنامج البيئة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ في تحفيز الانتقال نحو تنمية تتسم بانخفاض الكربون وانخفاض الانبعاثات وكفاءة استخدام الموارد والإنصاف وتقوم على حماية خدمات النظم الإيكولوجية واستدامة الانتفاع بها، والحوكمة البيئية المتسقة والمحسنة، والحد من المخاطر البيئية. ويكمن الهدف النهائي في الإساهم في رفاه الأجيال الحالية والمقبلة وبلوغ الأهداف البيئية العالمية. وتستند استراتيجية البرنامج لتحقيق هذا الهدف على قدرته على حفز التغيير لدى الدول الأعضاء في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق التقدم بشأن القضايا البيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل البرنامج دوره القيادي في منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين بشأن المسائل البيئية، بما يعكس مضمون قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧. وسوف يتطلب الأمر تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية من أجل كفاءة اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة للحد من التجزؤ وزيادة الكفاءة والفعالية. وسيعزز البرنامج دوره القيادي في هيئات التنسيق الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وسيقود الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن البيئة بغية زيادة إمكانات التنمية السليمة بيئياً إلى أقصى حد.

١١-٣ وسوف يزيد برنامج البيئة من إقامة الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تحفيز التغيير التحويلي وإحداث الأثر المرجو الذي سيكون أكبر كثيراً مما سيحدثه البرنامج لو عمل لوحده. ومن الأدوات الأساسية لتسخير القيمة الإضافية لمنظومة الأمم المتحدة الاستثمار في الشراكات داخل هذه المنظومة. ويجب أن يشمل تعزيز الشراكات المجموعات الرئيسية أيضاً إذ هي من العوامل الرئيسية المساهمة في تنفيذ الالتزامات البيئية. وسيتم إشراك الجهات المعنية في آليات جديدة تعزز الشفافية على أساس أفضل الممارسات والنماذج من المؤسسات المعنية المتعددة الأطراف. وسيشمل البرنامج كافة المجموعات الرئيسية التي تؤثر إجراءاتها في مسألة بيئية معينة، أو تتأثر بها، من خلال الشبكات العالمية أو الإقليمية أو الوطنية المعنية

التي تشارك فيها. وسينهض البرنامج باستخدام المعايير والأساليب والأدوات التي تمكن من الاستفادة من إمكانات كل من الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية. وسيعمل أيضا على إعادة تحديد العلاقات مع لجانه الوطنية^(١) من أجل توظيفها على أكمل وجه في الاتصال على الصعيد الوطني وكفالة إمكانية حصول آخرين على خدمات البرنامج ومنتجاته والاستفادة منها.

١١-٤ ويدخل في صلب استراتيجية البرنامج تحقيق أهداف زيادة الكفاءة، والشفافية، واستخدام معلومات الأداء لتحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن الإدارة. وسيراعي البرنامج التوصيات المتعلقة بفعالية الأمم المتحدة وكفاءتها واتساق عملها وتأثيرها على التنمية في البلدان النامية بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيولي البرنامج اهتماما خاصا للسبل التي يمكنه بها إحداث المزيد من الأثر عن طريق التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويشكل بناء القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا وتبادلها في البلدان أساس جميع أشكال الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان تمشيا مع خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. ويرسخ البرنامج أيضا إدماج البعد الجنساني، ويكفل مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في الجوانب البيئية للتنمية المستدامة. وفي إطار تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١١/٢٣ بشأن المساواة بين الجنسين في مجال البيئة، يواصل البرنامج ضمان إدماج المنظور الجنساني في وثائق السياسة العامة وتصميم المشاريع وتنفيذها.

١١-٥ ويعد الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان لكفالة اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيعزز البرنامج تعاونه مع منظمة العمل الدولية، وفقا للفقرة ٦٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). وسيضطلع أيضا بأعمال للمساهمة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتلبية الحاجة إلى وضع مقاييس أوسع نطاقاً لقياس التقدم تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتراعي الاستدامة البيئية ليحسن الاسترشاد بها في القرارات المتخذة على صعيد السياسات.

(١) أنشئت ٣٦ لجنة وطنية تابعة للبرنامج عملاً بمقرر مجلس الإدارة ٣٣/١٣ الصادر في عام ١٩٨٥ الذي أذن فيه المجلس بإنشاء اللجان البيئية الوطنية دعماً لأنشطة البرنامج.

١١-٦ وسينجز البرنامج عمله ضمن سبعة مجالات ذات أولوية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كما يلي:

- (أ) تغير المناخ؛
- (ب) الكوارث والتزاعات؛
- (ج) إدارة النظم الإيكولوجية؛
- (د) الحوكمة البيئية؛
- (هـ) المواد الكيميائية والنفايات؛
- (و) الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان؛
- (ز) إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض.

١١-٧ تغير المناخ - في إطار النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء تغير المناخ، سيعمل البرنامج مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل ما يلي: (أ) بناء قدرة البلدان على التكيف في مواجهة آثار تغير المناخ من خلال النهج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من النهج الداعمة للتكيف؛ و (ب) تعزيز نقل تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة واستغلال الطاقة المتجددة واستخدام هذه التكنولوجيات من أجل تحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات؛ و (ج) دعم تخطيط وتنفيذ المبادرات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ويشكّل تنفيذ سياسات وطنية ودون وطنية في مجال الطاقة، ودعم التنمية المنخفضة الانبعاثات، واستخدام تكنولوجيات الطاقة الأكثر نظافة، وشبكات النقل الجماعي العام، وأنواع الوقود والمركبات النظيفة، والتكيف مع تغير المناخ، والغابات، مجالات العمل الرئيسية التي ينبغي إيلاؤها الاهتمام. وسوف يحقق البرنامج ذلك عن طريق إجراء تقييمات علمية؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات والتخطيط والتشريع؛ وإدماج الاعتبارات ذات الصلة بنوع الجنس، واستخدام المؤشرات المراعية للفروق بين الجنسين في عمليات تخطيط المشاريع وبناء القدرات؛ وتيسير الحصول على التمويل؛ والاضطلاع بأنشطة رائدة وتعزيز التكامل بين هذه النهج في إطار التنمية الوطنية؛ ودعم الاتصال والتوعية في مجال تغير المناخ؛ وتبادل المعارف من خلال الشبكات المعنية بتغير المناخ؛ ودعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ التعهدات المقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

١١-٨ الكوارث والتراعات - في إطار استراتيجيات الأمم المتحدة المعتمدة على نطاق المنظومة للحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان والتأهب لها، والتصدي للكوارث والتعافي بعد وقوعها، سوف يضطلع البرنامج ببناء القدرات الوطنية في مجال الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية والإدارة المستدامة للبيئة من أجل القيام ما يلي: (أ) الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان وإدماج البعد البيئي دعماً لولايات منع نشوب التراعات المنوطة بميثاق الأمم المتحدة الأخرى؛ و (ب) دعم استدامة التعافي من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. وسيعمل البرنامج الفرعي على إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة المخاطر، وسيوفر البرنامج تقييمات المخاطر البيئية وأثرها، والتوجيه في مجال السياسات، والدعم المؤسسي، والتدريب والخدمات إلى البلدان من أجل تعزيز التعاون في المسائل البيئية، وتجريب نهج جديدة في مجال إدارة الموارد الطبيعية. وسيعمل البرنامج، عند قيامه بذلك، على حفز تحرك الشركاء العاملين مع البلدان وزيادة أنشطتهم في مجالات التقليل من المخاطر والإغاثة والإنعاش، بما في ذلك العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، طبقاً لما طلبه مجلس إدارة البرنامج في مقره ١٥/٢٦.

١١-٩ إدارة النظم الإيكولوجية - يسعى البرنامج إلى تعزيز الإدارة السليمة للتنوع البيولوجي، ولا سيما على صعيد النظم الإيكولوجية، بهدف تعميم مراعاة نهج النظم الإيكولوجية في عمليات وضع السياسات وتنفيذها، والمساعدة في عكس مسار تدهور النظام الإيكولوجي، والتصدي لتحدي الأمن الغذائي وتحسين نوعية المياه. وسيحفز البرنامج صيانة رأس المال الطبيعي وحماية النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام. ويسعى البرنامج إلى إتاحة اتباع نهج متكاملة شاملة لعدة قطاعات لتحسين القدرة على التكيف والإنتاجية في المجالات المترابطة وما يقترن بها من نظم إيكولوجية وكائنات. وسيقوم البرنامج بما يلي: (أ) تشجيع الأخذ بنهج متكاملة في إدارة الأراضي والمياه من شأنها الإسهام في زيادة إنتاجية النظم الأرضية والمائية واستعادة قدرتها على التكيف، ومن ثم الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي وتحافظ على كمية المياه ونوعيتها؛ و (ب) تعزيز إدارة السواحل والنظم البحرية بما يكفل استعادة خدمات النظم الإيكولوجية أو المحافظة عليها؛ و (ج) المساعدة في تدعيم البيئة المواتية للنظم الإيكولوجية، بما فيها النظم الممتدة عبر الحدود، بناء على طلب جميع البلدان المعنية. والهدف من ذلك هو تمكين البلدان من الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية من أجل رفاه الإنسان والتنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة مع مراعاة الحاجة إلى إدماج المنظور الجنساني، والاعتراف بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واحترامها، إضافة إلى

تحري الإنصاف في التنمية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي. وسيتم ذلك بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، ويشمل تقديم الدعم إلى البلدان في تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وسيدعم البرنامج أيضا الطلبات المقدمة من البلدان من أجل إدماج قيم التنوع البيولوجي في الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات وعمليات التخطيط المعنية بالحد من الفقر.

١٠-١١ الحوكمة البيئية - سوف يعمل البرنامج على تحسين الاتساق والتآزر في الحوكمة البيئية بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة عن طريق ما يلي: (أ) تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة وكيانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بالاستفادة من الآليات التنسيقية للأمم المتحدة لزيادة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ و (ب) مساعدة البلدان على تعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية وتنفيذ سياساتها البيئية الوطنية بناء على طلبها، بما يكفل إدماج المنظور الجنساني؛ و (ج) المساعدة على زيادة إدماج الاستدامة البيئية في السياسات والخطط الوطنية والإقليمية، بناء على طلب البلدان مع مراعاة المنظور الجنساني. ومن مجالات العمل الرئيسية تقديم الدعم إلى البلدان في بلورة الجوانب البيئية لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وسيعزز البرنامج الصلة بين العلوم والسياسات في إنجاز هذا العمل. وسيعمل على تيسير زيادة مشاركة أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، في عمليات اتخاذ القرارات البيئية وإمكانية الوصول إلى العدالة وفقا للمبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

١١-١١ المواد الكيميائية والنفايات - في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وفي ظل التعاون الوثيق مع الجهات المعنية بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى بشأن المواد الكيميائية والنفايات، سيعمل البرنامج على التخفيف من آثار المواد الكيميائية والنفايات على البيئة وعلى صحة البشر. وسيعزز جهوده الرامية إلى تقديم الدعم للبلدان لزيادة قدراتها في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، لمساعدتها على تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحلول عام ٢٠٢٠. وسيقوم البرنامج بذلك عن طريق اتخاذ التدابير التالية: (أ) مساعدة البلدان

في تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويشمل ذلك خدمة وتعزيز عملية النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي اعتمد في دبي في عام ٢٠٠٦، ودعم بلورة وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وسيعمل البرنامج الفرعي من أجل دخول اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق حيز النفاذ وتنفيذها. وسيواصل أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجموعة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني. وسيبقى البرنامج قيد الاستعراض الاتجاهات في إنتاج المواد الكيميائية والنفايات واستخدامها وإطلاقها سعيا إلى تحديد المسائل التي تثير الاهتمام وحفز الإجراءات الإدارية السليمة، بطرق منها إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين للتصدي لها.

١١-١٢ الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان - سيشجع البرنامج على إجراء الإصلاحات في السياسات الحكومية، والتغييرات في الممارسات الإدارية للقطاع الخاص، وزيادة الوعي لدى المستهلكين (مع مراعاة الفروق بين الجنسين) في سبيل الحد من آثار النمو الاقتصادي من حيث استنفاد الموارد وتدهور البيئة. وبعد اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فإن البرنامج، الذي كُلف بأداء مهام الأمانة لإطار السنوات العشر، سيعطي الأولوية لدعم هذا العمل. وسيسعى أيضا إلى تحسين إدراك الفرص والتحديات والتكاليف والفوائد التي تنطوي عليها سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيقدم الدعم إلى البلدان الراغبة في الشروع في هذا النوع من الانتقال بغية وضع مجموعة مناسبة من السياسات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف. وسيعمل البرنامج مع شبكة شركائه من أجل ما يلي: (أ) تعزيز ارتكاز عملية اتخاذ القرارات على أساس علمي، وتقديم الدعم للحكومات والمدن والسلطات المحلية الأخرى لوضع وتطبيق الأدوات والسياسات الرامية إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدام والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ و (ب) تشجيع اتباع نهج دورة الحياة وإدارة البيئة لتحسين كفاءة استخدام الموارد في عملية اتخاذ القرارات القطاعية وفي مجال الأعمال وعمليات التمويل على امتداد سلاسل القيمة العالمية، وذلك بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها آلية رئيسية للتنفيذ؛ و (ج) تشجيع اعتماد المؤسسات العامة والمنظمات الخاصة سياسات وأدوات ذات صلة بالاستهلاك، وزيادة وعي المستهلكين بأهمية اتباع أنماط حياة أكثر استدامة. وسيقدم البرنامج التوجيه والدعم إلى أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك قطاعا

الأعمال والصناعات والمجموعات الرئيسية الأخرى، من أجل وضع استراتيجيات تدعم السياسات الوطنية والقطاعية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١١-١٣ إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض - يشكل إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض المنتظم والمنسق وتوفير الإنذار المبكر بالمسائل الناشئة لتمكين مقرري السياسات وعموم الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة إحدى الولايات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف البرنامج إلى زيادة اتساق المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التقييم والتفسير المتكاملين لتلك المعلومات بغرض تقييم البيئة، وتحديد القضايا المستجدة، والمساهمة بالبيانات في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك جملة أهداف منها أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتيسير رسم السياسات على الصعيد العالمي. وستظل الأهداف البيئية العالمية المعتمدة في إعداد تقرير توقعات البيئة العالمية الخامس أساساً لتقييم حالة البيئة وإعداد التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية لتوفير البيانات والمؤشرات الجنسانية ذات الصلة. وسيعمل البرنامج على دعم جهود بناء القدرات في البلدان النامية التي تلتزم بالرصد البيئي ونشر البيانات والمعلومات البيئية في المنتديات العامة، تمثياً مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسنبرغ للتنفيذ، المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويهدف البرنامج إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات البيئية، بما في ذلك توليد المعلومات البيئية المتكاملة وتحليلها وتصنيفها وإتاحتها ونشرها.

١١-١٤ وستضطلع المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية للبرنامج بدور بارز في تنسيق تنفيذ برنامج عمله على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري، وإبرام الشراكات من أجل إحداث الأثر وتعزيز الجهود. وفي حين يُقدّم كل واحد من البرامج الفرعية بشكل مستقل، فإن أهداف المنظمة ستُحقّق بكفالة تسخير أوجه التآزر بين البرامج الفرعية بطريقة تُحدِث أفضل تأثير ممكن. وعلى سبيل المثال، فإن المبادئ والنهج التي تستند إليها البرامج الفرعية، مثل البرنامجين الفرعيين المتعلقين بإدارة النظم الإيكولوجية وتغير المناخ، ستُرشد العمل الذي يجري في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالكوارث والتراعات، ومن ثم، كفالة أن تُطبّق الأدوات والنهج ذات الصلة بالموضوع ضمن تلك البرامج الفرعية في البلدان المعرضة لخطر الكوارث والتراعات أو المتأثرة بهما. وبالمثل، سوف يسعى البرنامج إلى إيجاد أوجه التآزر بين عمله المتعلق بالنظم البحرية في إطار البرنامج الفرعي ٣، إدارة النظم الإيكولوجية، وعمله المتعلق بمصادر التلوث البرية الذي يتم في إطار البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات. وسيسهل العمل الذي يضطلع به برنامج

البيئة في إطار البرنامج الفرعي ٦، الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، في العمل الهادف إلى تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٣، تغير المناخ وإدارة النظم الإيكولوجية، عن طريق الحد من استخدام الموارد الطبيعية، وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات، عن طريق كفاءة الإنتاج المسؤول وتقليل النفايات إلى أدنى حد. وسيكون هناك أيضا تآزر وثيق بين عمل البرنامج المتعلق ببدائل بعض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وبكفاءة الطاقة، عن طريق تنسيق الجهود المضطلع بها في إطار البرنامجين الفرعيين ٥ و ١، المواد الكيميائية والنفايات وتغير المناخ. وبالمثل، فإن البرنامج الفرعي ٤، الحوكمة البيئية، سيكمل عمل جميع البرامج الفرعية الأخرى.

البرنامج الفرعي ١ تغير المناخ

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان على الانتقال إلى استراتيجيات قوامها التكيف مع تغير المناخ وخفض الانبعاثات من أجل تحقيق التنمية المستدامة ورفاه الإنسان

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) تنفيذ نُهج التكيف، بما في ذلك نُهج قائم على النظم الإيكولوجية، وإدماجها في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية بغية الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغيُّر المناخ

(١) زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تنفذ مبادرات تكيف قائمة على النظم الإيكولوجية ومبادرات تكيف أخرى داعمة قائمة على المواقع

(٢) زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أحرزت تقدما في إدماج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية وغيره من نُهج التكيف في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية^(١)

(٢) التدابير التي تتبع لقياس التقدم المحرز هي: (أ) تحديد مداخل في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية من أجل إدماج التكيف وتبرير الإدماج؛ (ب) إعداد الأدلة والمعلومات من أجل إدماج التكيف في استراتيجية تنمية قطاعية أو وطنية؛ (ج) تقييم الخيارات لإدماج التكيف في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية ومناقشتها مع أصحاب المصلحة؛ (د) تقديم استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية التي تدمج التكيف من أجل تأييدها واعتمادها؛ (هـ) اعتماد الحكومة لاستراتيجيات تنمية قطاعية ووطنية تدمج التكيف.

الإنتاجات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- (ب) تحسُّن الكفاءة في استخدام الطاقة وحدوث زيادة في استخدام الطاقة المتجددة في البلدان للمساعدة على الحدِّ من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الأخرى كجزء من تنميتها المنخفضة الانبعاثات
- (ب) '١' زيادة النسبة المئوية للطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي
- '٢' زيادة النسبة المئوية للبلدان المستوفية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة بالنسبة لقطاعات محددة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- '٣' زيادة عدد البرامج/المشاريع التي تنفذها البلدان لنقل التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة المتجددة/كفاءة استخدام الطاقة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- '٤' زيادة عدد السياسات التي تعتمدها البلدان والإجراءات التي تتخذها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات المناخ الأخرى نتيجة مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- '٥' زيادة تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ المستثمر في مجال الطاقة النظيفة بفضيل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- (ج) قيام الدول النامية التي تسعى إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتحقيق منافع متعددة للتنوع البيولوجي ولسبل العيش بوضع وتنفيذ استراتيجيات ونُهُج تمويل تحسينية ضمن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات
- (ج) '١' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي أحرزت تقدماً في كلتا الخطوتين في وضعها وتنفيذها لاستراتيجيات ضمن المبادرة المعززة؛ الخطوة ١: الموافقة على الخطة الوطنية للاستعداد للمبادرة المعززة؛ الخطوة ٢: إقرار الاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بتغير المناخ بأن الاستثمارات القائمة على أساس المبادرة المعززة وسيلة للتحسين^(٣)

(٣) وضع برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها إطاراً رصد قائم على النتائج. وتشكل هذه المؤشرات الأساس لقياس هذا المؤشر العام لكفالة الاتساق مع إطار الرصد الذي وضعه البرنامج.

الاستراتيجية

١١-١٥ يتولى مسؤولية قيادة هذا البرنامج الفرعي مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز قدرة البلدان على الانتقال إلى استراتيجيات قوامها التكيف مع تغير المناخ وخفض الانبعاثات من أجل تحقيق التنمية المستدامة ورفاه الإنسان من خلال: (أ) تشجيع تطوير واستخدام علوم المناخ لأغراض رسم السياسات وللإشراف بها في عملية التفاوض المتعلقة بتغير المناخ؛ و (ب) تسهيل الحصول على التمويل لتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، ودعم جهود بناء القدرات من أجل الحصول على هذا التمويل؛ و (ج) تشجيع التوعية والتثقيف بشأن تغير المناخ؛ و (د) دعم وضع وتنفيذ سياسات وخطط وإجراءات متعلقة بالمناخ في البلدان، بناء على طلبها، في شكل مشاريع رائدة يمكن توسيع نطاقها عن طريق المنظمات الشريكة؛ و (هـ) تبادل الدروس المستفادة والمعلومات بشأن التكنولوجيات والنهج المتعلقة بالمناخ عن طريق الشبكات؛ و (و) دعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ ما يترتب عليها من التزامات قطرية.

١١-١٦ وتحدد قرارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ شكل البرنامج الفرعي، كما يكمل هذا البرنامج أعمال الاتفاقية، ويسترشد في الوقت ذاته بالمبادئ العلمية السليمة، لا سيما مبادئ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إيجاد توازن إقليمي في تنفيذ البرنامج الفرعي مع مراعاة أوجه الضعف لإزاء تغير المناخ واحتياجات البلدان لكفالة تعزيز قدرتها على التصدي لتحديات تغير المناخ. وسيزيد الاتصال فهم تغير المناخ وسيضمن حصول البلدان على المعلومات والدروس المستفادة المتعلقة بتغير المناخ وأمثلة عن المشاريع الناجحة في هذا المجال. وسيعمل البرنامج من خلال إقامة شراكات مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأمانات اتفاقيات أخرى، وبقية منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات باتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان، لا سيما النامية منها، في الحد من أوجه ضعفها، وتعزيز قدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ عن طريق تطوير قدراتها المؤسسية الوطنية ودعم جهودها الوطنية الرامية إلى إدماج نهج للتكيف، بما في ذلك نهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية، في عمليات وضع خطط وسياسات للتنمية. وسيقوم البرنامج، بناء على الطلب، بإجراء تقييمات لأوجه الضعف ودرجة التأثير، وتقديم التحليلات الاقتصادية لآثار تغير المناخ وخيارات التكيف والمعلومات العلمية والمتعلقة

بالسياسات، وتحديد أفضل الممارسات وتقديم الدعم في وضع خطط وسياسات التكيف، وتيسير حصول البلدان على التمويل، وزيادة حالة الاستعداد لتخصيص التمويل على نحو فعال وتعزيز أنشطة الاتصال. وستُبدل جهود لضمان أن يراعي النهج القائم على النظم الإيكولوجية الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، مع مراعاة الهدف ١٠ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وستُستخدم بيانات عملية تجريبية تهدف إلى تسريع التعلم فيما يتصل بالحد من الضعف إزاء تغير المناخ بغية توسيع نطاق النهج الناجحة عن طريق إقامة شراكات لإحداث الأثر المرجو. وسيساعد البرنامج أيضا البلدان على الوفاء بالتزاماتها الوطنية في مجال التخطيط للتكيف مع تغير المناخ والإبلاغ عنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيكون العمل العلمي مكملا لعمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وسيدعم البرنامج إعداد تقييمات الهيئة وتقاريرها الخاصة والتعريف بها. وبينما لا يزال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية يشكل محور التركيز الرئيسي لبرنامج التكيف في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن تطبيق التكيف القائم على النظم الإيكولوجية يكون أفيد كجزء لا يتجزأ من مجموعة واسعة من استراتيجيات التكيف. ولذلك، سيعمل البرنامج مع الشركاء الذين يعكفون على المجموعة الكاملة لنهج التكيف، لا سيما مع منظمات أخرى تملك خبرات مكتملة؛

(ب) سيبصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتقال إلى مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق مساعدة البلدان في تذليل العقبات المالية والمؤسسية والتنظيمية التي تعيق استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة واعتماد تدابير كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات النقل والمباني والصناعة التحويلية والأجهزة المنزلية. وسيقوم البرنامج ببناء المهارات التقنية والمعارف بخصوص خيارات السياسات في قطاع الطاقة النظيفة وسيساعد البلدان على وضع آليات واستراتيجيات وسياسات تقلل التكاليف والمخاطر بالنسبة للجهات المالية الفاعلة في الاستثمارات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ. وسيقوم البرنامج بتعزيز الأسس العلمية من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة؛ وإجراء تقييمات للتكنولوجيا والموارد؛ وتبادل المعارف بشأن خيارات التكنولوجيات والسياسات؛ ودعم التخطيط ووضع السياسات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتيسير الحصول على التمويل، والعمل بآليات تمويل ابتكارية؛ وزيادة حالة الاستعداد لتخصيص التمويل على نحو فعال؛ وتعزيز الاتصال لتيسير الحصول على معلومات تغير المناخ ذات الصلة. وسيساعد البرنامج أيضا البلدان على الوفاء بالتزاماتها

في مجال التخطيط للتخفيف من حدة تغير المناخ والإبلاغ عنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(ج) ودعماً لاتفاقيات كانكون التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والشركاء الآخرين، وبالتنسيق مع الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي في المناطق الحراجية الرئيسية الثلاث في جميع أنحاء العالم بغية دعم وضع استراتيجيات وطنية ونهج تمويلية ضمن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ويعد برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية شراكة تعاونية بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تدعم البلدان في تنفيذ المبادرة المعززة^(٤). ويهدف عمل البرنامج بشأن المبادرة المعززة إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من خلال توفير التمويل الذي يمكن أن تستخدمه المجتمعات المحلية لتحسين الإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز دور أعمال حفظ الطبيعة، وتوجيه قطاع الغابات إلى مسارات إنمائية بديلة، ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي وسبل العيش. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم الحوارات السياسية الرفيعة المستوى المتعلقة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وتقديم الدعم للجهات المعنية في تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والمشاركة مع القطاع الخاص في مناقشة المبادرة المعززة كأداة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، وكذلك لتحقيق التنمية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي. ويمثل تعزيز الأسس العلمية لصنع القرار وتحسين التواصل ركيزتين أساسيتين في هذه الاستراتيجية. وسيقوم البرنامج بدعم وضع الاستراتيجيات الوطنية للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وتنفيذ برامج التأهب، كما سيقوم بتطوير الأدوات ووضع التوجيهات فيما يخص تحديد الأهداف البيئية

(٤) تقسم أعمال برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية فيما بين الوكالات بناء على المزايا النسبية، بحيث يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المبادرة المعززة، وخدمات النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي وسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتشتمل هذه المبادرة المعززة على الأنشطة الخمسة المحددة في اتفاقيات كانكون، وهي: (أ) خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ و (ب) خفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات؛ و (ج) الحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات؛ و (د) الإدارة المستدامة للغابات؛ و (هـ) تعزيز مخزونات الكربون في الغابات.

والاجتماعية والمساهمة فيها. وسيجري البرنامج تقييمات علمية؛ وسيسدي المشورة بشأن السياسات والتخطيط والتشريعات؛ وسيقوم بإدماج الاعتبارات الجنسانية واستخدام المؤشرات المراعية للجوانب الجنسانية في عمليتي التخطيط وبناء القدرات؛ وسيعمل على تيسير الحصول على التمويل؛ وتنفيذ الأنشطة الرائدة؛ وتعزيز التكامل بين هذه النهج من خلال التنمية الوطنية؛ وتعزيز الاتصال والتوعية في مجال تغير المناخ؛ وتبادل المعارف من خلال الشبكات المعنية بتغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتراعات

هدف المنظمة: تشجيع الانتقال، داخل البلدان، إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي لحماية رفاه الإنسان من المسببات البيئية للكوارث والتراعات وعواقبها

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (أ) تحسن قدرة البلدان على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والبيئة لاتقاء أخطار الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان والحد منها
- (أ) '١' النسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تتقدم خطوة على الأقل في أربع من الفئات الست المدرجة في إطار قدرات البلد^(٥) في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة
- '٢' زيادة عدد سياسات الأمم المتحدة وبرامجها ودورها التدريبية المتعلقة بالحد من الأخطار التي تدمج أفضل الممارسات في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية استنادا إلى تقارير وإسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(٥) سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقياس التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة باستخدام مؤشر مركب يقوم على إطار قدرات البلد. وهذا الإطار، المبني على خبرة ١٥ عاما في نحو ٥٠ بلدا متضررا من الكوارث والتراعات، يتيح قياس التقدم المحرز في ست فئات من القدرات المتعلقة بإدارة البيئة والموارد الطبيعية على المستوى الوطني، هي: (أ) الحصول على المعلومات وتوافر البيانات؛ و (ب) السياسة العامة والتخطيط؛ و (ج) القوانين؛ و (د) المؤسسات؛ و (هـ) القدرة على التنفيذ والإنفاذ؛ و (و) مشاركة الجمهور في صنع القرارات. وفي كل فئة من الفئات الست، هناك عدة خطوات تعكس التوسع التدريجي في القدرات.

(ب) تحسن قدرة الدول على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والبيئة لدعم الإنعاش المستدام لتجاوز الكوارث والتراعات

(ب) '١' النسبة المئوية للبلدان المتضررة من كوارث طبيعية و/أو من صنع الإنسان التي تتقدم خطوة على الأقل في أربع من الفئات الست المدرجة في إطار قدرات البلد في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

'٢' زيادة النسبة المئوية لخطط الإنعاش الوطنية التي تعطي الأولوية لاحتياجات إدارة البيئة والموارد الطبيعية استناداً على مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاستراتيجية

١١-١٧ يتولى مسؤولية قيادة البرنامج الفرعي المتعلق بالكوارث والتراعات مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مساعدة البلدان المتضررة أو المعرضة للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان من أجل إدماج المخاطر والفرص البيئية في خطط التنمية الوطنية وبرامج التعافي بعد الأزمات في سبيل الإسهام في تنمية أكثر إنصافاً وشمولاً واستدامة. وسوف يستفاد من أوجه التآزر التي يتيحها عمل البرنامج بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والتكيف مع تغير المناخ. وسيدمج البرنامج المنظور الجنساني في تصميم المشاريع وسيستخدم مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية للمساهمة في معرفة الآثار التمايزة حسب الجنس والعمر للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان في سبيل التأثير في عمليات رسم السياسات.

١١-١٨ وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولاياته الحالية، بما في ذلك مقرر مجلس الإدارة ١٥/٢٦، ودون تكرار الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى المسؤولة عن التصدي للأزمات أو الحد من المخاطر، في إطار شراكات استراتيجية لدعم البلدان في التصدي للأسباب والعواقب البيئية للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان على النحو التالي:

(أ) سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنذار المبكر وتقييمات المخاطر، والتوجيه في مجال السياسات، والتدريب لتمكين الحكومات التي تطلب ذلك من استخدام الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان. وتحديداً، سيبين البرنامج الدور الذي يمكن أن يؤديه تحسين إدارة النظم الإيكولوجية في الحد من الأخطار، وتقليص مواطن الضعف، وبناء القدرة المحلية على

التكيف. وسيحفز البرنامج اعتماد البلدان وشركاء الأمم المتحدة لنهج قائم على النظم الإيكولوجية للحد من أخطار الكوارث. وسيساعد البرنامج أصحاب المصلحة على استخدام البيئة بوصفها مجالاً للتعاون من أجل الحد من خطر الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان. وسيحدث برنامج البيئة الأثر المرجو من خلال الشراكات في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، التي تؤدي دوراً حاسماً في توسيع نطاق قدراته وفي تحسين النتائج المحققة، ولا سيما عن طريق تعميم أفضل الممارسات البيئية في عملياتها المتعلقة بالسياسات والتخطيط، ويشمل ذلك استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي، وغيرهما؛

(ب) وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الخبرة البيئية لعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي من الأزمات، على المستويات دون الإقليمية والوطني ودون الوطني، بناء على طلب مباشر من الحكومات أو من خلال آليات مثل مجموعات الاستجابة الإنسانية، وبرامج الإنعاش المبكر، وتقييمات الاحتياجات عقب الأزمات. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقييم المخاطر البيئية الحادة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، وتقديم الإنذار المبكر للتقليل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية على حياة الإنسان (أخذاً في الاعتبار الآثار المتمايزة حسب الجنس والعمر) والبيئة؛ ودمج الاعتبارات البيئية في برامج الإغاثة والإنعاش؛ وتصميم عمليات تنظيف البيئة واستعادة النظم الإيكولوجية التي يقوم بها الشركاء، ودعمها من الناحية الفنية. كما سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركاء آخرين، بناء على طلب الحكومات، بتقديم التوجيه والمساعدة في مجال السياسات بغية وضع وتنفيذ أطر تشريعية ومؤسسية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية على المستويين الوطني ودون الإقليمي من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي وإيجاد وظائف مراعية للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. كما سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند الطلب، بمساعدة أصحاب المصلحة على استخدام البيئة بوصفها مجالاً للتعاون في سياق الإنعاش وإعادة الإعمار. وستكون الشراكات القوية التي أنشئت على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن بمثابة حجر الزاوية للنهج الذي يتبعه البرنامج، والذي لن يقتصر على ضمان دمج الاعتبارات البيئية في الدعم المقدم إلى البلدان المتضررة من الكوارث، بل سيضمن أيضاً اطراد تحقيق النتائج وتوسيع نطاقها. ويشمل الشركاء الرئيسيون الفريق الاستشاري المعني بحالات الطوارئ البيئية؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة بناء السلام، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني وجهات أخرى.

البرنامج الفرعي ٣ إدارة النظم الإيكولوجية

هدف المنظمة: تشجيع الانتقال إلى تحقيق التكامل في حفظ وإدارة موارد الأراضي والموارد المائية والموارد الحية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية على نحو مستدام ومنصف

الإجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- (أ) زيادة استخدام نهج النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية والإنتاجية المستدامة للنظم الأرضية والمائية
- ١' زيادة النسبة المئوية للبلدان التي تدمج نهج النظم الإيكولوجية في إدارة الموارد الطبيعية القائمة على أساس قطاعي، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٢' زيادة في النسبة التي تمثلها أحواض الأنهار التي وافقت مجالس الإدارة على اتباع نهج النظم الإيكولوجية فيها، أو تقوم الأطراف بتنفيذه فيها، من العدد الإجمالي لأحواض الأنهار في البلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٣' زيادة في النسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من البرنامج التي تقوم بتحسين إطارها الخاص بنوعية المياه استناداً إلى المبادئ التوجيهية الدولية لنوعية المياه
- ٤' زيادة في النسبة المئوية للمساحة التي تدار باستخدام نهج قائم على النظم الإيكولوجية من المساحة الإجمالية التي تغطيها البلدان، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٥' زيادة في نسبة المساحة، حسب البلد أو مجموعة البلدان التي تتقاسم نظماً إيكولوجية عبر الحدود، الخاضعة لعملية استعادة النظم الإيكولوجية في أراض أو مستجمعات للمياه، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- (ب) زيادة اتباع النهج القائم على النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من النظم الساحلية والبحرية
- ١' زيادة في النسبة المئوية من البلدان والشركات التي تعتمد خطط عمل للحد من القمامة البحرية في النظم الساحلية والبحرية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

'٢' زيادة في النسبة المئوية من البلدان والشركات التي تعتمد خطط عمل للحد من مياه الفضلات غير المعالجة في النظم الساحلية والبحرية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

'٣' زيادة في النسبة المئوية للبحار الإقليمية^(٦) التي تنفذ فيها الأطراف نهج النظم الإيكولوجية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

'٤' زيادة في النسبة المئوية للمساحة المشمولة بخطة إدارة قائمة على النظم الإيكولوجية من مجموع المساحة التي تغطيها البلدان، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(ج) دمج الخدمات والمنافع المستمدة من النظم الإيكولوجية مع التخطيط للتنمية والمحاسبة وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (ج) '١' زيادة في النسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تدمج خدمات النظم الإيكولوجية ذات الأولوية في عمليات المحاسبة الوطنية

'٢' النسبة المئوية للبلدان التي قامت، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنقيح إطار واحد على الأقل من أطر سياساتها البيئية وخطة واحدة على الأقل من خططها للتنمية من أجل تحقيق تكامل بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية^(٧)

(٦) يشارك ما يربو عن ١٤٣ بلدا في ١٣ برنامجا للبحار الإقليمية أنشئت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي برامج: البحر الأسود، ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وبحار شرق آسيا، وبحار شرق أفريقيا، وبحار جنوب آسيا، والمنطقة البحرية المشمولة بخطة العمل المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالمنطقة التي تغطيها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، والبحر الأبيض المتوسط، وشمال شرق المحيط الهادئ؛ وشمال غرب المحيط الهادئ، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وجنوب شرق المحيط الهادئ، والمحيط الهادئ، وغرب أفريقيا. ويدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة مباشرة ستة من هذه البرامج. وهناك خمسة برامج للبحار الإقليمية لم يتم إنشاؤها تحت رعاية برنامج البيئة.

(٧) تكون لبلدان مختلفة احتياجات وأولويات مختلفة، بناء على ما هو قائم بالفعل. فقد يوجه التركيز والدعم في بعض البلدان إلى السياسات الزراعية، وفي بلدان أخرى إلى سياسات الطاقة، وفي بلدان ثالثة إلى الخطط الإنمائية.

الاستراتيجية

١١-١٩ يضطلع مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية بالمسؤولية عن قيادة هذا البرنامج الفرعي. وفي إطار تنفيذ المبادئ الاثني عشر لنهج إدارة النظم الإيكولوجية المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي، يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحفيز استيعاب البلدان واتباعها لهذا النهج الذي يجمع بين إدارة موارد الأراضي والموارد المائية والموارد الحية. والغرض من ذلك هو حفظ التنوع البيولوجي، وإدماج قيمة رأس المال الطبيعي في عمليات اتخاذ القرارات، واستعادة خدمات النظم الإيكولوجية أو المحافظة عليها من أجل كفالة الأمن الغذائي وتحسن نوعية المياه الضرورين لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. ومن الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إدماج المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمنظور الجنساني واستخدام المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية على مستوى المشاريع. وسيكفل برنامج البيئة التكامل مع أعماله فيما يتعلق باعتماد النهج القائمة على النظم الإيكولوجية في التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث.

١١-٢٠ وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سعياً إلى تحقيق توازن إقليمي، بالتعاون مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي ومن خلال إقامة شراكات على المدى الطويل مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين، على إحداث الأثر المتوخى ودعم البلدان في تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك على النحو التالي:

(أ) سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة اعتماد نهج النظم الإيكولوجية في أطر التخطيط والإدارة واتخاذ القرارات التي تؤثر على التنوع البيولوجي وتقديم الخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة. وسيساهم البرنامج في مواجهة التحدي المتمثل في توفير الغذاء بطريقة مستدامة لسكان العالم المتزايدين وتحسين نوعية المياه، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي وما يرتبط به من النظم الإيكولوجية، وإجراء الإصلاحات على صعيد الحوكمة بما يمكن من اعتماد نهج تشاركية وشاملة لعدة قطاعات لحفظ التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية وضمان إنتاجية المواقع الطبيعية والنظم الإيكولوجية المترابطة. وسينصب التركيز على حفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية الهامة لرفاه الإنسان وإمداده بالمؤن، ولا سيما كفالة الأمن الغذائي وجودة المياه. وسيولى الاهتمام أيضاً للقضايا المرتبطة بالإنصاف، بما في ذلك الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، مع مراعاة اختلاف الأدوار بين الجنسين في كيفية

تعويض المجتمعات المحلية الضعيفة والمحرومة أو مكافأتهما. وسيقدم البرنامج الدعم لتوسيع نطاق أدوات ومنهجيات إدارة النظم الإيكولوجية لتحقيق الأهداف القطاعية، ووضع نهج ابتكارية تتناسب وقطاعات بعينها حتى يتسنى إدماج نهج النظم الإيكولوجية في عمليات التخطيط المتعلقة بها؛

(ب) وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا الدعم للبلدان في تطبيق نهج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لاستعادة أو استدامة التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ولا سيما توفير الغذاء. ويتوقف عمل البرنامج الذي يتجاوز الحدود البحرية الوطنية على الطلبات المقدمة من البلدان المعنية. ويشمل ذلك إدارة الأنشطة البشرية التي تضر بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ولا سيما الشعاب المرجانية وغابات المنغروف، مع إيلاء الاهتمام للعلاقات الدينامية القائمة بين الأنشطة البرية والبيئة البحرية. وسيساعد البرنامج البلدان والهيئات الإقليمية في تكييف إدارة النظم الإيكولوجية وفقا للاحتياجات وإعمالها من خلال توجيه الممارسات الجيدة وإتاحة تعلمها وتناقلها على نطاق سياقات النظم الإيكولوجية المختلفة. وسيقدم البرنامج الدعم أيضا للبلدان في اعتماد إصلاحات أوسع في مجال الإدارة لتضمينها الأخذ بالنهج التشاركية المراعية للاعتبارات الجنسانية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استعادة أو استدامة خدمات النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي. وسيولى الاهتمام للضغوط المتزايدة نتيجة تغير المناخ وتنمية السواحل واستخراج الموارد والتلوث. وسيستفيد برنامج البيئة من البرامج والهيئات الناجحة من قبيل اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وستحفز مشاريع نموذجية استيعاب وإدماج هذا النهج حيث ستستهدف قطاعات بعينها، ومنها قطاعات المياه ومصائد الأسماك والزراعة؛

(ج) وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصلة بين العلوم والسياسات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني كما سيتولى قيادة عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك بالتعاون مع الهيئات المعنية. وسيساعد البرنامج أيضا البلدان في تهيئة الظروف الضرورية على صعيد كل من المؤسسات والقوانين والسياسات لإدماج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملياتها المتعلقة بتخطيط التنمية واتخاذ القرارات والحاسبة والميزنة. ويشمل ذلك إضفاء قيمة اقتصادية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي باقتران مع النظام الموحد للحسابات القومية من أجل إتاحة مقاييس أفضل للأداء الاقتصادي وإدماج رأس المال

الطبيعي في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية وفقا لتعهدات البلدان المترتبة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، ولا سيما أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وستقدم المساعدة للبلدان، عند الطلب، لإيجاد سبل ابتكارية لتمويل وإيجاد ظروف مواتية على صعيدي السياسات والمؤسسات للحصول على الموارد وتقاسم المنافع، وذلك دعماً لبروتوكول ناغويا. وسيعمل البرنامج على كفاءة إدماج نهج النظم الإيكولوجية في التخطيط الإنمائي وتبيان قيمة خدمات النظم الإيكولوجية للبلدان وتشجيعها على زيادة ما تخصصه لإدارة المستدامة لتلك النظم في ميزانياتها الوطنية. وسيساعد البرنامج البلدان، عند الطلب، في اعتماد مؤشرات اقتصادية كلية تتضمن الاعتبارات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية. وسيساعد البرنامج البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجالي التخطيط والإبلاغ بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي أبرمتها، حيث سيعمل مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل كفاءة دعم البرنامج للبلدان في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وتحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بالتعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

البرنامج الفرعي ٤

الحوكمة البيئية

هدف المنظمة: تعزيز التآزر والاتساق في الحوكمة البيئية لتيسير إحداث نقلة نحو الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (أ) قيام منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في إطار احترام ولاية كل كيان، بإظهار تزايد اتساق وتآزر الإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية
- (أ) '١' زيادة عدد المبادرات المشتركة لمعالجة القضايا البيئية بطريقة منسقة في منظومة الأمم المتحدة وهيئات المنشأة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بفضل جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- (ب) '٢' زيادة عدد الترتيبات التعاونية مع أمانات اتفاقات بيئية متعددة الأطراف مختارة، مما يؤدي إلى زيادة الاتساق والتآزر بين برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامج عمل تلك الأمانات
- (ج) '٣' زيادة عدد أدوات السياسات أو خطط العمل التي تعتمد عليها الحكومات والهيئات التابعة للأمم

المتحدة وفقا لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،
إذا ما وافقت عليه الجمعية العامة، بما في ذلك
أهداف التنمية المستدامة التي تتضمن أهدافا بيئية

'٤' زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة التي تنفذ
استراتيجيات خفض الانبعاثات و/أو نظم الإدارة
البيئية

'٥' زيادة عدد قضايا أو نهج السياسات البيئية
الناشئة عن المشورة التي يسديها برنامج الأمم
المتحدة للبيئة في مجال السياسات، المشار إليها في
وثائق السياسات الصادرة عن وكالات وهيئات
الأمم المتحدة الأخرى

(ب) تعزيز قدرة البلدان على وضع وإنفاذ القوانين
وتعزيز المؤسسات لتحقيق الغايات والأهداف البيئية
المتفق عليها دوليا والامتثال للالتزامات ذات الصلة
(ب) '١' زيادة عدد التدابير القانونية والمؤسسية التي
تتخذها البلدان لتعزيز سيادة القانون وتحسين تنفيذ
الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دوليا،
بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

'٢' زيادة عدد البلدان التي تجري استعراضا لتحسين
الامتثال للالتزامات البيئية الدولية وإنفاذها، وتصدر
توصيات تتعلق بذلك، بمساعدة برنامج الأمم
المتحدة للبيئة وبناء على طلب تلك البلدان

'٣' زيادة عدد مبادرات وشراكات المجموعات
الرئيسية وأصحاب المصلحة دعما لتطوير القانون
البيئي الوطني والدولي وتنفيذه، بمساعدة برنامج
الأمم المتحدة للبيئة

(ج) تزايد مراعاة البلدان لمبادئ الاستدامة البيئية في
سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية
(ج) '١' زيادة عدد أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
في البلدان التي تُدمج مبادئ الاستدامة البيئية،
بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه

'٢' زيادة عدد البلدان التي تترقي على الأقل
بمستوى واحد في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة
لقياس النتائج المتعلقة بتقييم التزام القطاع العام في
مجال تعزيز وتنفيذ أدوات التخطيط المالي من أجل

تحقيق النمو المراعي لمصالح الفقراء والاستدامة
البيئية، نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة
للبيئة^(٨)

الاستراتيجية

١١-٢١ يظطلع مدير شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية بمسؤولية قيادة تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وتحدد قرارات مجلس الإدارة بشأن الحوكمة الدولية للشؤون البيئية ونتائج المداولات المتعلقة بالإطار المؤسسي المتعلق بالتنمية المستدامة التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة توجّه البرنامج الفرعي، ولا سيما تعزيز جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى توطيد الحوكمة البيئية على جميع المستويات وصياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويهدف البرنامج الفرعي إلى دعم اتساق العمليات الدولية لصنع القرارات في مجال البيئة، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير وتنفيذ القانون البيئي والقواعد والمعايير البيئية، وتعزيز المؤسسات ذات الصلة، وإدماج مبادئ الاستدامة البيئية في عمليات الحوكمة البيئية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بوسائل منها المشاركة في هيئات التنسيق الرئيسية في الأمم المتحدة. وإضافة إلى إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة، سيكون ثمة تعاون قوي مع مجالس إدارة وأمانات الهيئات والعمليات

(٨) المستوى ١: لا تحدد وزارتا المالية والتخطيط، والإدارات المحلية و/أو القطاعات تعزيز عملية الميزنة في القطاع العام، و/أو لا تدعم ذلك. مما يمكن من تتبع الميزنة والإنفاق المراعيين لمصالح الفقراء والمستدامين من الناحية البيئية. المستوى ٢: تدعم وزارتا المالية والتخطيط، والإدارات المحلية و/أو القطاعات عمليات استعراض الإنفاق العام/عمليات استعراض الإنفاق العام في مجال المناخ واستعراض المؤسسات وتكلف بإجرائها، بدعم من مبادرة الفقر - البيئة. ويطلب الاختصاصيون من المستوى المتوسط في وزارتي المالية والتخطيط والإدارات المحلية و/أو القطاعات دعماً عالمياً المستوى من أجل اعتماد التوصيات ووضع المبادئ التوجيهية المالية وتنفيذها فيما يتعلق بالتنمية البيئية المستدامة والمراعية لمصالح الفقراء على الصعيدين الوطني و/أو دون الوطني. المستوى ٣: وضع آليات/مبادئ توجيهية مالية منقحة استناداً إلى توصيات استعراض الإنفاق العام/عمليات استعراض الإنفاق العام في مجال المناخ واستعراض المؤسسات. ويعتمد كبار صناع القرار في وزارتي المالية والتخطيط والإدارات المحلية و/أو القطاعات المبادئ التوجيهية المالية المنقحة ثم ينتقلون إلى التطبيق الرسمي. المستوى ٤: يصادق الجهازان التنفيذي والتشريعي على تطبيق المبادئ التوجيهية/التدابير المالية المتعلقة بالتنمية البيئية المستدامة والمراعية لمصالح الفقراء ويُدرّب الموظفون وتُتخذ التدابير لتطبيق إجراءات مالية جديدة. المستوى ٥: ترصد وزارتا المالية والتخطيط، والإدارات المحلية و/أو القطاعات اعتمادات سنوية مستمرة للتنمية المستدامة بيئياً والمراعية لمصالح الفقراء سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد دون الوطني.

الحكومية الدولية الأخرى. وسيشمل هذا البرنامج الفرعي إدماج المنظور الجنساني واستخدام المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١١-٢٢ وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وسائر الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها، وذلك باتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) دعمًا لاتساق العمليات الدولية لصنع القرارات المتعلقة بالحوكمة البيئية، ستساعد أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة جمعية الأمم المتحدة للبيئة في برنامج البيئة على تشجيع التعاون الدولي في المجال البيئي ووضع الخطة العالمية للبيئة. وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، وبين برنامج البيئة وتلك الاتفاقات، وذلك لدعم تنفيذها. وسيقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الرامية إلى صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي ستعزز الاتساق في تقرير السياسات على الصعيد الدولي. وسيجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والجهات الشريكة المعنية، تقييمًا لكيفية دعم النظام المتعدد الأطراف لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسيشمل هذا التقييم النظر في الكيفية التي يمكن لبرنامج البيئة أن يعزز بها دعمه لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم وإسهامات السياسات المتعلقة بالحوكمة البيئية، بشأن مجالات منها القضايا البيئية المواضيعية، في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وغيره من المنتدى المشتركة بين الوكالات. وسيستعين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفريق الإدارة البيئية لتشجيع جميع المنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على وضع سياسات متسقة وعلى العمل المشترك؛

(ب) سعيًا إلى حفز الجهود الدولية لتيسير تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها دوليًا، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لوضع وتنفيذ أحكام القانون البيئي الدولي والقواعد والمعايير البيئية الدولية، ولا سيما تلك التي تعالج الأهداف والمرامي والالتزامات الناشئة عن عمليات الأمم المتحدة، وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذا ما ووفق عليه، وتتيح إطارًا لدعم فعالية المؤسسات ونظم الحوكمة. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، جهود الحكومات التي ترمي إلى سنّ قوانين بيئية وإنفاذها، والامتثال للمعايير والالتزامات البيئية الدولية ذات الصلة، بوسائل منها المساعدة

التقنية القانونية والتدريب وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات القانونية. ويستند التوجه الاستراتيجي في هذا الصدد إلى البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الرابع) الذي اعتمده مجلس الإدارة في مقرره ١١/٢٥ بشأن القانون البيئي ومقرره ٩/٢٧ بشأن تعزيز العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية. ويتضمن هذا المقرر الأخير التركيز مجدداً على تعزيز الجانب البيئي لسيادة القانون ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضطلع بدور ريادي في نطاق الأمم المتحدة. وسيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في تحسين مشاركة الجمهور في عملية صنع القرارات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني بتشجيع المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة من الجنسين وبالتوازن بينهما وفقاً للمبدأ ١٠ من إعلان ريو، وتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن وضع التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية التي اعتمدها مجلس الإدارة في مرفق مقرره د١-١١/٥ ألف وفي إطار المقرر ٢/٢٧؛

(ج) دعماً للبلدان في جهودها لإدماج مبادئ الاستدامة البيئية في عملياتها المتعلقة بالحوكمة والسياسات والخطط البيئية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتديات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا ذات الطابع العابر للحدود، وحفز دعم الشركاء في تنفيذ برامج عملها. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الحكومات، بوسائل منها مبادرة الفقر-البيئة المشتركة بين برنامج البيئة والبرنامج الإنمائي، في إدماج القضايا البيئية في عملياتها المتعلقة بالتخطيط الإنمائي، وفي إدراج الاعتبارات البيئية وما يتصل بها من منظورات جنسانية في التقييمات القطرية الموحدة وفي شراكات/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج التنفيذ المتعلقة بها، وذلك من خلال إقامة الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية دعماً للمبادرة المعروفة بمبادرة توحيد أداء الأمم المتحدة التي يجري تنفيذها حالياً كبرنامج رائد في بعض البلدان. وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على ضمان اتساق أنشطة برنامج البيئة وأنشطة الأمم المتحدة في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية وهيكل الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي، مثل الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والآليات التنسيقية الإقليمية، مع التركيز على التعاون فيما بين الوكالات.

البرنامج الفرعي ٥

المواد الكيميائية والنفايات

هدف المنظمة: تشجيع البلدان على الانتقال إلى إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل الإقلال إلى أدنى حد من آثارها على البيئة وصحة البشر

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) زيادة امتلاك البلدان للقادرة المؤسسية والأدوات السياسية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، بما في ذلك تنفيذ أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة

(أ) زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي تُبلغ عن اعتماد سياسات وأطر تنظيمية لإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(ب) زيادة استخدام حوافز اقتصادية وسوقية واتباع سياسات وممارسات تجارية تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(ب) زيادة استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، من المعارف والأدوات العلمية والتقنية الضرورية لتطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بها

(ب) زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تبلغ عن اعتمادها لمخططات إبلاغ في القطاع الصناعي تعزز المعالجة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

(ب) زيادة استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، من المعارف والأدوات العلمية والتقنية الضرورية لتطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بها

(ب) زيادة العدد والنسبة المئوية للحكومات التي تعالج القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية، سعياً لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية والالتزامات المترتبة عليها. بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها

(ب) زيادة استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، من المعارف والأدوات العلمية والتقنية الضرورية لتطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بها

(ب) زيادة عدد الأعمال التجارية والصناعات التي تعالج القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها

'٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تعالج القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها

(ج) زيادة استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، من المعارف والأدوات العلمية والتقنية الضرورية لتطبيق الإدارة السليمة للنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بها

(ج) '١' زيادة العدد والنسبة المئوية للحكومات التي تتناول القضايا ذات الأولوية في مجال النفايات سعيًا إلى اتباع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بها، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات ومنهجيات

'٢' زيادة عدد الأعمال التجارية والصناعات التي تتناول القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالنفايات، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات ومنهجيات

'٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تتناول القضايا ذات الأولوية في مجال النفايات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالنفايات، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها

الاستراتيجية

١١-٢٣ يتولى مسؤولية قيادة هذا البرنامج الفرعي مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحفيز العمل من أجل تطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الآثار المتميزة حسب نوع الجنس والفئة الاجتماعية. وسيستعين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل توسيع نطاق استخدام الأدوات والمبادئ التوجيهية، وتحسين تعميم مراعاة نهج إدارة المواد الكيميائية والنفايات في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى، وتوطيد الأدلة العلمية التي تستند إليها إدارة المواد الكيميائية والنفايات. والشركاء الرئيسيون هم أمانات

الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهي شراكة مع وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا على إحداث الأثر المرجو من خلال عمله مع مرفق البيئة العالمية. وتضم استراتيجية البرنامج ثلاثة جوانب، فيما يلي بيانها:

(أ) سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة القدرات المؤسسية وأدوات السياسة العامة، بما في ذلك الأطر التنظيمية، الضرورية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، سعيا لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وسييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة المواد الكيميائية، حسب الاقتضاء، من خلال تقديم الدعم السكرتاري الخاص بالنهج الاستراتيجي. وسيكفل برنامج البيئة أيضا أعمال أمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق خلال الفترة الانتقالية قبل دخولها حيز النفاذ، وسيدعم الحكومات في سبيل التصديق عليها، ودخولها حيز النفاذ وتنفيذها. وسيجري تنسيق هذا البرنامج الفرعي مع البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية سعيا إلى تحقيق أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتفق عليها بشأن المواد الكيميائية والنفايات. وعلى الصعيد الوطني، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للبلدان، بناءً على طلبها، في تحفيز التعاون بين الوزارات وبين أصحاب المصلحة المتعددين للتوصل إلى وضع سياسات تنظيمية طوعية قائمة على السوق، تتسم بالاتساق والفعالية، وتعالج قضايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وذلك بإدماجها في السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية. وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم المتعدد الأطراف والدعم الثنائي في سياق معالجة قضايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بسبل منها عمليات التخطيط الإنمائي.

(ب) سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان الطالبة للدعم في تقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية. وسيوجه البرنامج انتباه المجتمع الدولي إلى القضايا الناشئة فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيدعم الإجراءات ذات الأولوية من خلال وضع وتبيان المعارف العلمية والتقنية والتوقعات العالمية والأدوات اللازمة لتطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيواصل برنامج البيئة استعراض الاتجاهات في إنتاج المواد الكيميائية ومناولتها وحركتها واستخدامها وإطلاقها والتخلص منها، لتحديد آثارها البيئية والصحية والاقتصادية - الاجتماعية، وآثارها المتميزة حسب نوع الجنس والفئة

الاجتماعية، كما سيواصل التوعية بما يستجد من قضايا. وسيساعد البرنامج في تطوير قدرة البلدان على الاستفادة من المشورة والمبادئ التوجيهية العلمية، وتوضيح نتائج تقييم وإدارة مخاطر المواد الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، من قبيل الرصاص والكاديوم. وسيجري تنسيق الأنشطة مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية لكفالة توفير المساعدة للبلدان في تنفيذ هذه المعاهدات، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والبرامج الدولية الداعمة الأخرى من قبيل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(٩).

(ج) سيوجّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة انتباه المجتمع الدولي إلى القضايا الناشئة فيما يتعلق بالإدارة السليمة للنفايات، وسيقدّم برنامج البيئة الدعم للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية للتقليل إلى أدنى حد من إنتاج النفايات، وإدارة النفايات المتبقية باستخدام الوسائل السليمة بيئياً، مع كفالة التأزر مع عمل البرنامج بشأن المواد الكيميائية. وسيستفيد برنامج البيئة من أوجه الكفاءة المكتسبة ضمن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من أجل تعزيز استعادة الموارد من النفايات. وستركز الإجراءات ذات الأولوية على وضع المعارف العلمية والتقنية والأدوات اللازمة للإدارة السليمة للنفايات وعلى تبيان كيفية الاستفادة منها. ويستتبع ذلك مواصلة استعراض الاتجاهات في إنتاج النفايات ومناولتها وحركتها والتخلص منها من أجل تحديد آثارها البيئية والصحية والاقتصادية - الاجتماعية والتوعية بالقضايا الناشئة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أمانة اتفاقية بازل ومراكزها وشراكاتها الإقليمية لتنمية قدرة البلدان على الاستفادة من المشورة والمبادئ التوجيهية بشأن إدارة النفايات، سعياً لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنفايات. وسيضع برنامج البيئة الأساليب والأدوات اللازمة لبناء القدرات وتحديد أولويات العمل وتقييم التقدم المحرز باتجاه الإدارة السليمة للنفايات.

(٩) تشكل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مجال الزراعة والأنشطة البرية الأخرى جزءاً من برنامج العمل العالمي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشراكة العالمية لإدارة المغذيات استجابة للتحدي الذي تفرضه مسألة المغذيات، أي معالجة كيفية الحد من كمية المغذيات الفائضة في البيئة العالمية بما يتمشى مع أهداف التنمية العالمية.

البرنامج الفرعي ٦

الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان

هدف المنظمة: تشجيع أنماط يزداد فيها إنتاج السلع والخدمات وتصنيعها واستهلاكها بطريقة مستدامة، وتقديم المساعدة في الجهود المبذولة في سبيل ذلك، سعياً إلى الحد من الأثر البيئي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاه البشر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' زيادة عدد المؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تركز تقدماً في تطوير وإدماج نهج وأدوات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في السياسات التي تنتهجها	(أ) قيام مقرري السياسات بوضع وتبادل وتطبيق التقييمات والبحوث والأدوات العلمية الشاملة لعدة قطاعات الرامية إلى التوصل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وإرساء الاقتصاد الأخضر، مما يشمل الممارسات الحضرية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
٢' زيادة عدد الإشارات إلى تقييمات الكفاءة في استخدام الموارد التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقاريره التي ترد في وثائق السياسات والوثائق الاستراتيجية الصادرة عن المتدييات العالمية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات التجارية والأوساط الأكاديمية	(ب) زيادة عدد أصحاب المصلحة الذين يُبلغون عن إحراز تقدم في تحسين ممارساتهم الإدارية واعتماد الأدوات والوسائل التي تتيح استخدام الموارد بقدر أكبر من الكفاءة في السياسات القطاعية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه
(ب) زيادة الأخذ بالأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية على نطاق سلسلة الإمدادات العالمية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	(ج) تحسين الظروف التي تمكن من التشجيع على زيادة استدامة خيارات الاستهلاك وأنماط العيش
١' زيادة عدد أصحاب المصلحة الذين يفيدون بإحراز تقدم في تطوير واستخدام الأدوات التي تفضي إلى أنماط استهلاك أكثر استدامة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه	

'٢' زيادة عدد المشاريع التي يشرع في تنفيذها
أصحاب المصلحة والتي يحفزها برنامج الأمم المتحدة
للبيئة لتشجيع على أنماط للعيش تكون أكثر
استدامة من حيث الاستهلاك

الاستراتيجية

١١-٢٤ يتولى مسؤولية قيادة هذا البرنامج الفرعي مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى دعم البلدان وسائر أصحاب المصلحة لتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإحداث التغييرات في الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج من أجل الانتقال إلى مجتمعات أكثر شمولاً وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

١١-٢٥ والبرنامج الفرعي لديه خبرة طويلة الأمد في التنفيذ في سياقات تشمل قطاعات متعددة وفي قطاعات بعينها من خلال الشراكات العالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة، التي سوف يتم تعزيزها من أجل الارتقاء بالنتائج. ومن العناصر الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويتضمن خمسة برامج أولية عاملة. وسيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمل ضمن الشراكة من أجل العمل على تحقيق الاقتصاد الأخضر، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في سبيل توفير المعارف وأفضل الممارسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وتوفير المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات للبلدان المهتمة وأصحاب المصلحة في تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وستعزز الأسس العلمية للبرنامج الفرعي بفضل استنتاجات الفريق الدولي المعني بالموارد. وسيراعى المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ المشاريع باستخدام المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١١-٢٦ وتضم استراتيجية البرنامج ثلاثة جوانب، فيما يلي بيانا:

(أ) سيزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من نطاق مساعدته للحكومات والمؤسسات العامة الأخرى، بناء على طلبها، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني - مع مراعاة مواصفات وأولويات كل منها - في بلورة سياسات وممارسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز استدامة الاستهلاك والإنتاج. وسيقوم البرنامج، بالاستعانة بالفريق الدولي المعني بالموارد، بتزويد البلدان بتحليل علمي لتدفقات المواد وضغوط وتأثيرات الموارد لتيسير اتخاذ قرارات مستنيرة. وسيساعد برنامج البيئة في تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج، الذي يعمل البرنامج بوصفه أمانة له، بدعم من مراكز التنسيق الوطنية لإطار السنوات العشر ومن خلال المركز العالمي لتبادل المعلومات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيجري إعداد القدرات على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى المدن لوضع سياسات وأدوات اقتصادية مواتية تعزز كفاءة استخدام الموارد واستدامة الاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيشمل ذلك التقييمات الاقتصادية الوطنية، والتوجيهات بشأن السياسات المالية والتجارية، والصكوك التشريعية والأدوات القائمة على السوق، وخطط العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فضلاً عما يتعلق بذلك من أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تهدف إلى دعم تنفيذها وتبيان مزايا التعجيل بالانتقال إلى إيجاد مجتمعات أكثر كفاءة في استخدام الموارد؛

(ب) سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله للنهوض بالاستدامة على المستوى القطاعي وضمن إطار سلسلة الإمداد بالخدمات والسلع المصنعة وعلى كامل نطاق تلك السلسلة. وسعياً إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد في ممارسات إدارة الأعمال التجارية والدوائر المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، سيقوم برنامج البيئة بتزويد قطاع الأعمال التجارية بأعمال التقييم العلمي التي يضطلع بها، وتصميم وبناء القدرات في مجال استخدام الأدوات المهادفة إلى تعزيز اعتماد الممارسات ونماذج الأعمال الجديدة للإنتاج الأنظف والابتكار في مجال البيئية، وتبادل المعارف بشأن التكنولوجيا وأفضل الممارسات المستدامة بيئياً، وبدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ عن الاستدامة. وسيتم وضع صكوك وأدوات في مجال السياسات واستراتيجيات للأعمال التجارية يدعم بعضها بعضاً في القطاعات العالية التأثير. وتشمل القطاعات المستهدفة قطاعات التشييد، والأغذية والزراعة، والسياحة، والصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية. وسيستهدف أيضاً القطاع المصرفي وقطاع الاستثمار والتأمين عن طريق مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيعمل

برنامج البيئة مع الشركاء من أجل تقديم أطر مرجعية تساعد على وضع قواعد ومعايير دولية طوعية أو تنظيمية وإعداد اختبارات، وتوضح فوائد النهج القائمة على التآزر بين القطاعين العام والخاص وأساليب الإنتاج التي تتسم بالكفاءة والنظافة والسلامة. وسيستفيد من عمل جهات أخرى، بما يؤدي إلى تنشيط التعاون بين قطاع الأعمال والدوائر الأكاديمية. وستسهم الأنشطة في إنجاز إطار السنوات العشر للبرامج حسبما يكون مهما.

(ج) يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تهيئة ظروف مواتية على صعيدي السياسات العامة والأعمال التجارية تتيح اتباع أنماط عيش أكثر استدامة. وسيتم تحديد العوامل الرئيسية لتغيير السلوك من أجل مساعدة صانعي القرار على تقييم أثر اللوائح على خيارات المستهلكين بما في ذلك الأدوات الاقتصادية والتسعير. وسيعزز برنامج البيئة قدرات المؤسسات العامة فيما يتعلق بوضع تدابير السياسات الرامية إلى خفض الطلب على منتجات أكثر استدامة، ولا سيما المشتريات العامة المستدامة والمياكل الأساسية الداعمة التي تتيح اتباع أنماط العيش المستدامة. وستفرض نهج دورة الحياة المتيسرة والموثوق بها والقابلة للتحقق والقائمة على المعلومات المتعلقة بالاستدامة المقدمة من الموردين إلى تمكين المستهلكين من القيام بخيارات سهلة وعملية ومستدامة. وسيدعم البرنامج الاستفادة من معلومات الإنتاج المستدام طوال فترة دورة الحياة باستخدام أدوات، من قبيل وضع العلامات الإيكولوجية ومنح الشهادات لكل من المستهلكين والجهات الفاعلة في سلسلة إمداد السوق، بالاعتماد على المنهجيات والتوصيات المقدمة في إطار مبادرة دورة الحياة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية علم السميات البيئية والكيمياء، وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها على نطاق أوسع. وسيتم القيام بذلك بصفة خاصة عن طريق مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار السنوات العشر للبرامج فيما يتعلق بأنماط العيش المستدامة والتثقيف، والشراء المستدام والمعلومات المقدمة للمستهلكين.

١١-٢٧ ويكمل هذا البرنامج الفرعي عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البرامج الفرعية الأخرى بشأن مواضيع من قبيل كفاءة الطاقة، والنقل، والبناء، والصناعات التحويلية (البرنامج الفرعي ١)؛ والزراعة، وتقييم التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية (البرنامج الفرعي ٣)؛ وأهداف إدارة النفايات (البرنامج الفرعي ٥).

البرنامج الفرعي ٧

إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

هدف المنظمة: تمكين أصحاب المصلحة من وضع سياساتهم واتخاذ قراراتهم من خلال توفير المعلومات والمعارف العلمية وإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) تيسير وضع السياسات العالمية والإقليمية (أ) '١' زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تستخدم البيانات عن الاتجاهات البيئية التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتأثير في سياساتها

'٢' زيادة عدد المنتديات والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة التي تستخدم بيانات عن الاتجاهات البيئية التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتأثير على سياساتها

'٣' قياس تيسر الحصول على المعلومات البيئية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسهولة استخدامها عن طريق المنابر المفتوحة استنادا إلى المعايير المعترف بها دوليا لإتاحة الحصول على المعلومات

'٤' زيادة عدد المبادرات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشراكات الخارجية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تسهم ببيانات ومؤشرات بيئية موثوقة علميا ووثيقة الصلة بالسياسات في عمليات التقييم التي يقوم بها البرنامج

(ب) مراعاة القضايا البيئية المستجدة في عمليات التقييم العالمية والإقليمية والوطنية وتخطيط السياسات (ب) زيادة عدد أصحاب المصلحة المشمولين بالاستقصاء الذين يقرون باستيعاب السيناريوهات والإنذار المبكر فيما يتعلق بالقضايا البيئية المستجدة التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمليات التقييم ووضع السياسات

(ج) تعزيز قدرة البلدان على إنتاج المعلومات والمعارف البيئية والحصول عليها وتحليلها واستخدامها وتعميمها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالجوانب الجنسانية

(ج) '١' زيادة عدد البلدان التي تأخذ زمام المبادرة في إنتاج المعلومات البيئية وتحليلها وإدارتها واستخدامها في صيغ قابلة للمقارنة وبالتركيز على الأدوات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وإتاحة المعلومات والمعارف للجمهور ولقرري السياسات، بفضل تدخلات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

'٢' زيادة عدد البلدان التي تتيح بيانات موثوقة أنتجت على الصعيد الوطني وتتيح الحصول على المعلومات البيئية الخاصة بالبلد في صيغ قابلة للمقارنة على منابر عامة

'٣' زيادة عدد المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المشمولين بالاستقصاء الذين يقرون بالمشاركة في إنتاج معلومات بيئية تتاح على منابر عامة وتوفير إمكانية الاطلاع عليها والاستفادة منها

الاستراتيجية

١١-٢٨ يتولى مسؤولية قيادة هذا البرنامج الفرعي مدير شعبة الإنذار المبكر والتقييم. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى استعراض حالة البيئة العالمية للمساعدة على ضمان أن تعطي الحكومات أولوية للمشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية وتنظر فيها. وسيقوم برنامج البيئة بإنتاج معارف ذات موثوقية من الناحية العلمية عن حالة البيئة العالمية واتجاهاتها، وسيضعها في سياق نموذج التنمية المستدامة. وسيعمل البرنامج بانتظام على تحديث المعلومات عن حالة واتجاهات المؤشرات البيئية الرئيسية، ومعلومات الإنذار المبكر المتعلقة بالمسائل الناشئة، والتقييمات البيئية ذات الصلة بالسياسات العامة، وعلى دعم البلدان في إنتاج المعارف البيئية للاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات. وستجسد الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في التأثير على السياسات من خلال القيام بمساهمات في المنتديات والآليات الحكومية الدولية، ومن جملتها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والفريق الدولي المعني بالموارد، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ومن خلال قدرته التنظيمية داخل أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيكفل هذا البرنامج الفرعي اتساق

التقييمات المنجزة في جميع البرامج الفرعية الأخرى لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيعمل برنامج البيئة مع الشركاء الناشطين في مجال المعلومات والاتصالات والسياسات البيئية من قبيل الهيئات العلمية ومع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، من بين جهات أخرى، من أجل تنفيذ الاستراتيجية التالية:

(أ) سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تيسير عملية وضع السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من خلال إجراء تقييمات متكاملة توفر حقائق علمية سليمة يُستند إليها في اتخاذ القرارات. وسينشئ البرنامج أدوات وطرائق تتيح تحقيق التكامل بين المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتعد الموثوقية العلمية ووثوق الصلة بالسياسات عنصرين أساسيين في التقييمات المتكاملة التي يجريها البرنامج. وسوف تستخدم الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً لتقييم حالة البيئة. فعلى سبيل المثال، سيعمل برنامج البيئة مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل تحديد كيفية تحليل التقدم المحرز قياساً إلى أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وسوف يسعى البرنامج إلى تحقيق التكامل وتجنب الازدواجية مع التقييمات البيئية الرئيسية الأخرى وعمليات تحديد الأولويات في مرفق البيئة العالمية. ويكتسي التعاون مع مقررري السياسات أهمية بالغة لفهم وجهات نظرهم؛ وينظر في القيام به في التقييمات وهو يكفل جدوى نتائج التقييم. وسوف يستخدم برنامج البيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائدة من أجل توسيع فرص الوصول إلى قاعدة معلوماته، وتعزيز الكفاءة في عمليات التقييم والنتائج التي تتمخض عنها، وتحقيق مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة فيها. وسوف تستخدم المعلومات العلمية المستمدة من هذا البرنامج الفرعي في تعزيز تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية؛

(ب) سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيناريوهات بشأن الاتجاهات البيئية عن طريق تحديد ما يتوافر من بيانات في مختلف المواقع وملء الفجوات في المعلومات للإنذار مبكراً بالمشاكل التي تنشأ. وسيشمل ذلك وضع وإرساء نهج علمية لتحديد العتبات الحرجة والقضايا الناشئة. وستدرج في هذا الإطار أنشطة الاتصال والتوعية التي تكفل تكييف ما ينتج من معارف بحسب متطلبات طائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الخارجيين المستهدفين، استناداً إلى القضية المطروحة، وإلى الموقع، وإلى الأهمية بالنسبة لمجموعات معينة؛

(ج) سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة في مجال السياسات والدعم التقني إلى البلدان لزيادة قدرتها على توليد المعلومات البيئية المتكاملة والحصول عليها وتحليلها، وسيواصل العمل بالتشارك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والجامع الفكرية، والمؤسسات العلمية والأكاديمية، وذلك لتحسين جودة وحدوى المعلومات العلمية والمعارف المتولدة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ومن خلال التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية المقرر طرحها في عام ٢٠١٦، سيقدم برنامج البيئة معلومات عن المسائل الجنسانية والإدارة البيئية كي يستخدمها أصحاب المصلحة المعنيين في وضع السياسات وتنفيذها. وسيعمل البرنامج على تحسين إمكانية الحصول على المعلومات بغرض تحسين عملية اتخاذ القرارات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما يتماشى مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وسيتم تيسير مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي في تقييمات الاحتياجات من المعلومات، وتوليد البيانات والمعلومات وجمعها. وسيستند برنامج البيئة إلى الخبرات والشبكات المتوافرة لدى شركائه، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات التي تتعهد نظماً للمعلومات البيئية على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى المستوى المواضيعي، لتحديد الفجوات في البيانات وبناء قدرة أصحاب المصلحة على تحسين إمكانية حصولهم على المعلومات وتوليدها واستخدامها في صوغ القرارات في اتجاه مسار التنمية المنصفة والمستدامة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة	٢٩٩٧ (د-٢٧)
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩٠/٤٧
برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	د-١٩/٢
تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	٢٤٢/٥٣
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	١٩٨/٥٥
إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢/٥٧
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية	١٤٤/٥٧

نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم	١٤٢/٦٠
صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات	٩٨/٦٢
الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢/٦٥
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦
الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧
تغيير تسمية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٥١/٦٧
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤)	٢٩٣/٦٧
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٩٤/٦٧
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٣٠/٦٨
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣٥/٦٨
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢١٠/٦٨
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الجزء رابعا حيم، المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة"، من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢١٥/٦٨
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٢٠/٦٨
الثقافة والتنمية المستدامة	٢٢٣/٦٨

نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين	٢٣٤/٦٨
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٣٨/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١/١٩
آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	١٧/٢٠
إعلان مالمو الوزاري	د١-٦/١
النهوض بإشراك المجتمع المدني في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة	د١-٧/٥
إشراك دوائر الأعمال والصناعة	٧/٢٢
المجتمع المدني	١٨/٢٢
ثالثا: استراتيجية طويلة الأجل للرياضة والبيئة	
تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د١-٧/١ بشأن الحوكمة البيئية الدولية	د١-٨/١
التنمية المستدامة في منطقة القطب الشمالي	د١-١٠/٢
الفقر والبيئة	١٠/٢٣
المساواة بين الجنسين في ميدان البيئة	١١/٢٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦/٢٤
استراتيجية طويلة الأجل بشأن إشراك الشباب في القضايا البيئية	٦/٢٥
التعاون بين بلدان الجنوب في إنجاز التنمية المستدامة	٩/٢٥
تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها	١٦/٢٥
تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢/٢٧
حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية الجوهرية	١١/٢٧

الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤
وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

١٣/٢٧

البرنامج الفرعي ١

تغير المناخ

قرارات الجمعية العامة

التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو ٢٠٨/٦٧

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ٢١٥/٦٧

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة ٢١٢/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

المناخ والغلاف الجوي ٣/٢٢

أولاً: التكيف مع تغير المناخ

ثانياً: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ١٠/٢٧

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتراعات

قرارات الجمعية العامة

تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية ٢٤٢/٥٣

تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في ١٣٧/٦٣

أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالحيط
الهندي

الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها ٢١٧/٦٣

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد
الأسلحة ٣٦/٦٨

تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها	٩٩/٦٨
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	١٠٢/٦٨
التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية	١٠٣/٦٨
البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية	٢٠٦/٦٨
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٢١١/٦٨
مقررات مجلس الإدارة	
الإذار المبكر والتقييم والرصد	١/٢٢
رابعاً: التقييمات البيئية في أعقاب التزاعات	
خامساً: البيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة	
مواصلة تحسين منع الطوارئ البيئية والاستعداد لها وتقييمها والتصدي لها والتخفيف من حدتها	٨/٢٢
دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهايتي: تعزيز الاستجابة البيئية في هايتي	دإ-١١/٢
تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية ووضع نظم للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإذار المبكر بشأنها وذلك في أعقاب كارثة أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي	٧/٢٣
المساواة بين الجنسين في ميدان البيئة (الفقرة ١٠)	١١/٢٣
حالة البيئة في قطاع غزة	١٢/٢٥
تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية من الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها	١٥/٢٦

البرنامج الفرعي ٣
إدارة النظم الإيكولوجية

قرارات الجمعية العامة

العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	١٩٨/٦٤
نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة	٢٠٥/٦٧
المحيطات وقانون البحار	٧٠/٦٨
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدية السمكية المتداخلة المناطق والأرصدية السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	٧١/٦٨
اليوم العالمي للأحياء البرية	٢٠٥/٦٨
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	٢٠٩/٦٨
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢١٣/٦٨
تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي ومساهمتها في التنمية المستدامة	٢١٤/٦٨
الانسجام مع الطبيعة	٢١٦/٦٨
التنمية المستدامة للجبال	٢١٧/٦٨
السنة الدولية للبقول، ٢٠١٦	٢٣١/٦٨
يوم التربة العالمي والسنة الدولية للتربة	٢٣٢/٦٨
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	٢٣٣/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

المياه العذبة	٢٥/٢٠
---------------	-------

مواصلة وضع وتدعيم برامج البحار الإقليمية: النهوض بحفظ البيئة البحرية والساحلية واستخدامها المستدام، وبناء الشراكات وإنشاء صلات مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	٢٨/٢١
إنشاء برنامج للبحار الإقليمية لمنطقة وسط وشرق المحيط الهادئ	٢٩/٢١
الإنداز المبكر والتقييم والرصد	١/٢٢
ثانياً: التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية	
ثالثاً: المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة	
المياه	٢/٢٢
ثانياً: برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	
ثالثاً: برنامج البحار الإقليمية	
رابعاً: الشُعَب المرجانية	
خامساً: السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث العرضي	
تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المسائل المتعلقة بالغابات	٥/٢٢
الصيغة المستكملة لسياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٦/٢٤
ألف: المياه العذبة	
باء: السواحل والمحيطات والجزر	
النظام العالمي للرصد البيئي - برنامج المياه	١٤/٢٦
تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية	١٦/٢٦
مبادئ توجيهية دولية لنوعية المياه من أجل النُظُم الإيكولوجية	٣/٢٧
المنير الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية	٤/٢٧
المحيطات	٦/٢٧

البرنامج الفرعي ٤

الحوكمة البيئية

قرارات الجمعية العامة

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة	٢٣٧/٥٩
عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٠١/٦٤
التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى	٧/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية	١٠/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود	١٣/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي	١٤/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية	٢٤٩/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي	٣٠٢/٦٧
التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ	٣٠٣/٦٧
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢١٣/٦٨
تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي ومساهمتها في التنمية المستدامة	٢١٤/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

الاتفاقيات البيئية	١٨/٢٠
تدهور الأراضي: دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا	١/٢١
السلامة البيولوجية	٨/٢١
برنامج لوضع القانون البيئي واستعراضه الدوري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتفيدو الثالث)	٢٣/٢١
الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها	٢٧/٢١

الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	د-١/٧
الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها	د-٤/٧
أسلوب الإدارة والقانون	١٧/٢٢
أولاً: متابعة قرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ المتعلق بتقرير الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي	
ثانياً: تنفيذ برنامج وضع القانون البيئي واستعراضه الدوري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتفيدو الثالث)	
تنفيذ المقرر د-١/٧ عن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	د-١/٨
ثانياً: تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
القانون البيئي	د-٥/٩
ألف - المبادئ التوجيهية لوضع التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية	
باء - المبادئ التوجيهية لوضع تشريعات وطنية بشأن المسؤولية والجبر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أنشطة خطيرة على البيئة	
الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	د-٣/١٢
تكثيف التثقيف البيئي من أجل تحقيق أهداف وغايات السياسات	١١/٢٤
القانون البيئي	١١/٢٥
أولاً - البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه الدوري	
التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة	٥/٢٧
تعزيز العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية	٩/٢٧

البرنامج الفرعي ٥ المواد الكيميائية والنفايات

قرارات الجمعية العامة

آثار الإشعاع الذري	٧٣/٦٨
التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار	٢٠٨/٦٨
دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى	٢١٨/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

النهج الاستراتيجي لإزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية	د١-٩/١
العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات	د١-١٢/٤
تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات	د١-١٢/٥
منع التجارة الدولية غير المشروعة	٤/٢٤
إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق	٥/٢٥
إدارة المواد الكيميائية والنفايات	١٢/٢٧

البرنامج الفرعي ٦ الكفاءة في استخدام الموارد

قرارات الجمعية العامة

المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة	١٩٠/٦٠
تعزيز السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة	٢٢٣/٦٧
السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى	٢٠٧/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

الخدمات المتعلقة بالسياسة العامة والخدمات الاستشارية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات الرئيسية للاقتصاد والتجارة والخدمات المالية	٢٩/٢٠
التجارة والبيئة	١٤/٢١
عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين	٧/٢٧
الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	٨/٢٧

البرنامج الفرعي ٧

إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

قرارات الجمعية العامة

مسألة أنتاركتيكا	٤٧/٦٠
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١١٣/٦٧
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى وتنفيذ الفرع الرابع - حيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الفقرتان ١٠ و ١١)	٢١٥/٦٨

مقررات مجلس الإدارة

الإذار المبكر والتقييم والرصد	١/٢٢
تنفيذ المقرر د١-١/٧ عن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	د١-٨/١
ثانياً: تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية	د١-١٠/٥
حالة البيئة في العالم	د١-١٢/٦
تنفيذ المقرر د١-١/٧ عن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة	١/٢٤
ثالثاً: تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
تكثيف التثقيف البيئي من أجل تحقيق أهداف وغايات السياسات	١١/٢٤